التقسيم والاحكام فان المقصد فيها الي المقاصد قاق   ولان قيوده عدمية
اورد عليه ان المقدم قيد واحد وهو لايراد بالجز منه الخ واجيب بانه في
قوة قيود فكانه قال ما لا يدل جزيه على جز معناه دلالة مرادة او يقال جمع
القيد للتعظيم او للامرين معا   والعدم مقدم على الوجود هذا انما يصح
ان لو اريد بالعدم العدم المطلق وليس مرادا هنا انما المراد العدم الاضافي
كما في الاعدام بالنسبة لملكاتها   واراد بالمولف المركب مراده بيان
ان المص جار على المذهب المشهور بين المناطقة من انه لا فرق بينهما خلافا
لبعض المناطقة كما يظهر مما ياتي ولاهل العربية حيث ذهبوا الي ان التاليف
اخص اذ هو تركيب مع زيادة وهي وقوع الالفة بين الجزئين او الاجزا   ماهو
اخص منه اذا تاملت في التعريفين الاتيين وجدتهما متباينين لانه اعتبر
في المركب دلالة الجز على غير المعنى المقصود وفي المولف دلالة الجز على جز المعنى
لا يدل جزؤه على شيء اي من اجزا معناه وقوله ما دل جزؤه على جز
معناه اي دلالة مقصودة كالحيوان الناطق   والمراد بالارادة اي المفهومة
من لفظ يراد وقوله على قانون اللغة اي القواعد الماخوذة من تتبع كلام اهل
اللغة المراد الجارية على مقتضى تلك القوانين كما هو ظ   والالفاظ الموضوعة
للدلالة الخ اي الالفاظ المشهورة الكثيرة الوقوع فلا يرد ان الجم والكتب
والالصاق مثلا تدل على الضم المذكور وقوله الارصاف والترصيف فان
معناه التحسين   مؤتلفة كانت اي بينها الفة كحيوان ناطق وقوله
او لا كناطق حيوان ان مقتضى الطبع تقديم الجنس في الوضع على الفصل
وهو اي الترتيب جعلها اي الاشيا وقوله بالتقدم والتاخر متعلق
بنسبة وقوله وان لم تكن مؤتلفة اي كانسان لا انسان فان الترتيب الوضعي
الطبيعي موجود ولا الفة بينهما اذ لا الفة بين الاثبات والنفي وقوله ام لا مقابل
ق لو سوا كانت مرتبة الوضع اي ام لم تكن مرتبة الوضع كناطق حيوان
فان بين الجزئين الفة ولا ترتيب كما هو ظ   فهو اي التاليف اعم من الترتيب
من وجه اي لانه اعتبر في الاول وجود الالفة وفي الثاني كون الاجزا
مرتبة الوضع فيجتمعان في مركب بين اجزايه الفة وترتيب كحيوان ناطق
وينفرد الاول فيما فقد قيد الترتيب كناطق حيوان والثاني فيما عدم

الالفة

الالفة كانسان لا انسان   واخص من التركيب مطلقا اي لتقييده
بكون اجزايه مرتبة الوضع ولا كذلك الترتيب   وبعضهم جعل الترتيب
اخص مطلقا من التاليف اي بان اراد بالتاليف مطلق التركيب فلم يعتبر قيد
الالفة المقتضية لكونه اخص من وجه كما في الذي قبله   وبعضهم جعلهما
مترادفين اي بان اعتبر في الترتيب وقوع الالفة وفي التاليف كون الاجزا
مترتبة الوضع تامل   والمفرد ظ مطلقا اسما او فعلا او حرفا مع ان
المنقسم الي الكلي والجزئي هو الاسم واما الفعل فهو كلي ابدا كما صرحوا به
لانه محمول على فاعله ومن شان المحمول الكلية وتشخص فاعله لا يوجب
تشخصه واما الحرف فليس كليا ولا جزئيا لانه لما لم يفد معناه الا بمتعلقه
وكان معناه فيما دخل عليه علما الوضع من ان الحرف له معنى في نفسه وان
كان لا يدل عليه الا بمتعلقه ثم اختلفوا فذهب السعد الي انه كلي لانه
موضوع عنده للمعنى المطلق فمن مثلا موضوعة للابتدا المطلق لكنها
لم تستعمل الا في الابتدا الجزئي والحروف عنده كلية وضعا جزئية استعمالا   لا
وذهب العضد الي انه موضوع عنده للمعنى الجزئي المتحقق بالمعنى
المطلق فالحروف عنده جزئية وضعا واستعمالا والة الوضع على هذا
كلية وهذا المذهب هو الحق وتخصيص التقسيم بالمفرد غير ظ لان من
الكليات ما فيه تركيب كالجسم النامي الا ان يقال التخصيص بما ذكر ليس
للاحتراز بل لان الكلام هنا في الكليات الخمس وهي مفردات لكن يبقى النظر
في المركب من الكلي والجزئي هل هو كلي او جزئي او لا كلي ولا جزئي انظره
بالنظر الي معناه اشار به الي ان الكلية والجزئية انما هو من صفات
المعاني حقيقة واما وصف الالفاظ بهما فمجاز من باب اطلاق ما للمدلول
على الدال والمراد بمعنى المفرد هنا ما وضع لفظ المفرد بازايه كالحيوان
الناطق للانسان لا مفهومه السابق كما هو ظ   اما الكلي قدمه على
الجزئي لانه جزء له غالبا والجز مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا وانما قلنا
غالبا لان بعض الكليات قد لا يكون جزا للجزئية كالخاصة والعرض العام
او يقال قدمه لانه المقصود في هذا الفن اذ المقصود اصالة معرفة كيفية
اكتساب المجهولات التصورية والتصديقية والاولى انما تكتسب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)